الأمم المتحدة S/2009/61

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إبقاءه على علم بانتظام بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد منذ تقديم تقريري السابق، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/662)، بالإضافة إلى آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ - في حين أن الحالة الأمنية مستقرة نسبيا في مجملها في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فما زالت هشة ولا يمكن التنبؤ بها في بعض المناطق حيث لا تزال الاشتباكات المسلحة واللصوصية والنزاعات القبلية ونشاط المتمردين تشكل مصدرا للقلق.

٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وقع اشتباك بالأسلحة النارية بين أفراد من الوحدة المتكاملة المشتركة ووحدة الشرطة المتكاملة المشتركة في مدينة أبيي، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة تسعة أشخاص بجراح. وفر الآلاف من المدنيين مرة أخرى من المنطقة. وبعد التدخل الفوري لقادة كل من الوحدتين والمسؤول الإداري الأول وممثلي الخاص واللجنة العسكرية المشتركة في المنطقة، تم اتخاذ الخطوات اللازمة على نحو سريع لتهدئة الوضع. ونُقلت الوحدة المتكاملة المشتركة إلى مقرها الجديد شمال مدينة أبيي؛ وتم نزع سلاح أفراد كل من الوحدتين باستثناء من هم بالخدمة، وبدأت بعثة الأمم المتحدة على الفور في تسيير

دوريات في مدينة أبيي باستخدام ناقلات الجنود المدرعة للمساعدة في استتباب الأمن ومنع عمليات النهب.

٤ - وبعد رفض زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، التوقيع على اتفاق جوبا للسلام النهائي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات العسكرية الأوغندية والكونغولية وقوات جنوب السودان عملية مشتركة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ضد مواقع جيش الرب في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أول هجوم واسع النطاق منذ بدء عملية جوبا للسلام في عام ٢٠٠٦. ونشر الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد ذلك قوات على طول الحدود لمنع امتداد القتال. وأبقت حكومة جنوب السودان الممر مفتوحا لمنطقة التجمع في ري كوانغبا إذا قرر كوني التوقيع على الاتفاق، أو رغبت أي وحدات تابعة لجيش الرب في الاستسلام. وتم الإبلاغ منذ ذلك الحين عن تزايد هجمات عناصر يشتبه في أنها تابعة لجيش الرب على القرى المحلية في جنوب السودان.

٥ - وكانت هناك ادعاءات في الآونة الأخيرة بقيام حركة العدل والمساواة بعمليات نشر كبيرة في جنوب كردفان. وذكرت السلطات المحلية أنها لم تتمكن من تأكيد هذه التقارير ولكنها مع ذلك تتخذ الاحتياطات الأمنية. ولم تسجل دوريات جوية تابعة لبعثة الأمم المتحدة أُرسلت للتحقق من هذه التقارير أي تحركات لحركة العدل والمساواة في هذه المناطق. ومن جهة أخرى، أعرب الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قلقه من أن القوات المسلحة السودانية تقوم، في الواقع، بتعزيز مواقعها في المنطقة متذرعة بوجود حركة العدل والمساواة المزعوم. وأرسلت اللجنة العسكرية في المنطقة المشتركة فرق رصد مشتركة للتحقق من إعادة نشر القوات المسلحة السودانية ولكنها حتى الآن لم تعثر على ما يساند هذه المزاعم.

٦ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية أن تسعة عمال نفط صينيين قد اختطفوا في جنوب كردفان، وهذا رابع حادث يتعرض له عمال النفط في عام ٢٠٠٨. وقتل أربعة من عمال النفط في محاولة لإنقاذهم، وفر أربعة آخرون. وألقت الحكومة بمسؤولية هذا الهجوم على حركة العدل والمساواة لكن الحركة نفت مسؤوليتها.

٧ - ولا تزال النزاعات القبلية مشكلة أمنية كبرى في سائر أنحاء جنوب السودان. وفي ولاية واراب، لقي ستة عشر شخصا مصرعهم في اشتباكات بين قبيلتي لو آريك وأبوك بادوي وقعت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. واندلع القتال مجددا في ٨ كانون الأول/ديسمبر عندما اشتبكت دينكا لو أريك ودينكا أبوك بول في قرية أدهول، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة سبعة بجراح. ولا يزال الأمن غير مستتب في مقاطعات نيرول وأرور وأكوبو وبيبور (ولاية جونقلي). وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تصاعد نزاع في صفوف

المدنيين المسلحين في أونبيل إلى قتال واسع النطاق بين العشائر، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٥٠٠ ٧ أسرة. وقد زاد بدء الهجرات الموسمية من احتمالات الاحتكاك بين القبائل، وبخاصة في المناطق الحدودية. وأدّت حادثة وقعت في الاحتفالات باتفاق السلام الشامل يوم ٩ كانون الثاني/يناير إلى اندلاع أعمال العنف بين قبيلتي الدينكا والشلك في ملكال. وأسفرت الاشتباكات العنيفة التي تلت ذلك بين القبيلتين عن سقوط ١٢ قتيلا وعدد غير محدد من الجرحى وحوالي ٠٠٠ ٦ من المشردين.

٨ - ولا يزال نزع سلاح المدنيين متفاوتا في أنحاء جنوب السودان مما يخلف شعورا بالتهديد بين العديد من المجتمعات الضعيفة. ورفضت مجتمعات محلية في ولاية شرق الاستوائية نزع سلاحها في ظل تهديد جيش الرب، وأدى العنف في أجزاء من جونقلي وولاية البحيرات إلى وقف جهود نزع السلاح في حين لم يبدأ بعد نزع السلاح الشامل في ولاية أعالي النيل وغرب بحر الغزال. وفي حين أن الولاة في جنوب السودان يؤكدون على أن نزع السلاح سيستمر، إلا أن هذه الجهود قد تواجه مقاومة متزايدة مع تجدد توغلات جيش الرب والتوترات على طول الحدود بين الشمال والجنوب ذات الصلة بموسم الهجرة.

ثالثا - التطورات السياسية

٩ - بينما يستعد طرفا اتفاق السلام الشامل للدخول في العامين الأخيرين من الفترة الانتقالية، فقد باتا أكثر إدراكا للتحديات المقبلة. وما فتئ الطرفان يؤكدان على ضرورة بذل جهود متجددة لإيجاد عائد ملموس للسلام وجعل الوحدة جذابة. كما يدركان نطاق الاستعدادات اللازمة لضمان إجراء استفتاء سلمي في عام ٢٠١١. ولا يزال ترسيم الحدود ونتائج التعداد والانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء والمشاورات الشعبية من القضايا الرئيسية المعلقة لاتفاق السلام الشامل. وإضافة إلى ذلك، تؤكد التوترات القبلية الأخيرة على أهمية التصدي لحقوق الأرض وقضايا الهجرة والتعايش السلمي بين القبائل.

١٠ - وعقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان وتسعة أحزاب سياسية في الجنوب لقاء في جوبا في الفترة من ٨ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو أول حوار بين الأطراف في الجنوب منذ عام ٢٠٠٥. واتخذ الاجتماع عددا من القرارات بشأن القضايا الرئيسية. واحتفظ الحضور بحقهم في رفض نتائج التعداد، مشيرين إلى أنه إذا كانت النتائج مشكوكا فيها، فسوف يصر جنوب السودان على التمسك بالافتراض القانوني الحالي الذي ينص عليه اتفاق السلام الشامل بأنه يشكل ثلث سكان السودان لأغراض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأكد المشاركون من جديد على أهمية الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات الوارد في اتفاق السلام

الشامل، وحثوا حكومة الوحدة الوطنية على تقديم الخدمات اللوجستية والتمويل اللازم لاستكمال ترسيم الحدود قبل الانتخابات العامة. ودعوا أيضا الجمعية الوطنية إلى سن قانون استفتاء جنوب السودان على الفور.

١١ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، حضر حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، وغيرها من الأحزاب السياسية الوطنية، الدورة الأولى للمنتدى الشعبي السوداني في الخرطوم، تحدوها آمال في حل النزاع في دارفور وغيرها من القضايا الوطنية الكبرى. وانعقد الاجتماع من جديد في كنانة (ولاية النيل الأبيض) في اليوم التالي برئاسة الرئيس عمر البشير، وأنشأ مجلس الرئاسة الذي يتألف من ١٣ عضوا و ٧ لجان فرعية، برئاسة جهات فاعلة بارزة في مجال السياسة وفي المجتمع المدني.

١٢ - وقد أدت اللجنة الوطنية للانتخابات اليمين الدستورية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن الشريكان في اتفاق السلام الشامل التزامهما بإجراء انتخابات قبل ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وهو الموعد النهائي المحدد في اتفاق السلام الشامل، ولكنهما شددا على أن اختيار الموعد المستصوب يقع ضمن اختصاص لجنة الانتخابات الوطنية.

١٣ - وأرجئت الدورة الحالية للجمعية الوطنية مع خطة لانعقادها من جديد في مطلع شباط/فبراير لبحث واعتماد أجزاء رئيسية من التشريع الوطني. وسيدرج في الجدول الزمني مشروع قانون الأمن الوطني ومشروع قانون وسائل الإعلام والتعديلات على القانون الجنائي وإنشاء لجنة حقوق الإنسان للنظر فيها. وقد تأخر كثيرا قانون الاستفتاء، وهو تشريع حيوي لازم لإجراء استفتاء عام ٢٠١١، وسوف ينظر فيه أيضا.

١٤ - وقد ظلت العلاقات بين السودان والدول المجاورة هادئة ومستقرة نسبيا. ويمثل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد تطورا إيجابيا مع تبادل السفراء في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

رابعاً - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي

١٥ - تولى المسؤول الإداري الأول في أبيي، أروب موياك مونيتوك، ونائب المسؤول الإداري الأول، رحمة عبد الرحمن النور، وخمسة أعضاء آخرين في إدارة منطقة أبيي مناصبهم رسميا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بعد تأخر طويل. وما زالت موارد الإدارة، فضلا عن الدعم الإداري واللوجستي، محدودة للغاية. وقامت الإدارة، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية، بصياغة مشروع

ميزانية طارئة لعام ٢٠٠٨ وميزانية لعام ٢٠٠٩، لا تزال الموافقة عليهما قيد النظر لدى رئاسة الجمهورية. وكان لعدم وجود ميزانية أثر ضار على القدرة التشغيلية للإدارة، وتمس الحاجة إلى التعجيل بالإفراج عن الأموال.

١٦ - وكانت عودة نحو ٠٠٠ ٥٠ من المدنيين الذين شردوا خلال القتال الدائر في أيار/مايو بطيئة، بعودة عدد لم يتجاوز ٠٠٠ ١٠ فرد إلى منطقة أبيي إلى الشمال من نهر كير، ونحو ٠٠٠ ٥ فرد في كل من مدينة أبيي والقرى الواقعة شمال النهر بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفر ما يقدر بنحو ثلثي عدد السكان العائدين مرة أخرى بعد أحداث ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ولم يعد المشردون داخليا بأعداد كبيرة منذ ذلك الحين. ويبدو أن الكثير من المشردين داخليا الذين ظلوا بالقرب من أغوك قد توجهوا إلى واو وجوبا والخرطوم. وقد أسهم موسم الأمطار وانتشار الذخائر غير المنفجرة والتأخير في تعيين الإدارة المدنية، والمخاوف العامة إزاء أمن المنطقة، في عزوف سكان أبيي عن العودة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشكل وثيق مع الإدارة المدنية لتوفير مياه الأحواض والآبار. ومن المتوقع أن يساعد هذا كلا من حالات العودة والحد من النزاعات على طول طرق الهجرة.

١٧ - ولم تف القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بالموعد النهائي وهو ١٢ كانون الأول/ديسمبر، التي وافقت عليه اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، لسحب ما تبقى من قوات في ديفا وأغوك. واتفق الطرفان، في اجتماع اللجنة المنعقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، على أن يكون يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موعدا نهائيا جديدا. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انسحب ٣٩ فردا من الشرطة العسكرية للجيش الشعبي من أغوك إلى الجنوب من منطقة خارطة طريق أبيي. كما انسحب ٢٢٦ فردا مسلحا من مختلف قوات الأمن في جنوب السودان مع الشرطة العسكرية. وأعيد نشر ٢١ من جنود القوات المسلحة السودانية من أصل ٣١ جنديا في ديفرا خارج منطقة خريطة طريق أبيي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومن المتوقع سحب الجنود العشرة المتبقين مع جميع المخازن الإدارية في غضون الأيام القليلة المقبلة، وسيلي ذلك نشر الوحدة المتكاملة المشتركة في المنطقة. وتحتفظ شرطة حقول النفط بوجودها في ديفرا.

١٨ - ويوجد حاليا ٦١٨ فردا من أفراد الوحدة المتكاملة المشتركة الذين تم نشرهم في مانغيانغ وتوداش وبالوم وأبيي. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، نُشر ٣٠ من أفراد الوحدة من بالوم إلى بانغديد، على مسافة ١٠ كم شرقا، من أجل توفير الأمن على طول طرق الهجرة. وبعد حادث ١٢ كانون الأول/ديسمبر، انسحبت جميع الوحدات المتكاملة من مدينة أبيي،

وكُلف ٢٥٧ من أفراد وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة بالحفاظ على القانون والنظام في المدينة. وتم نشر ٢٣ من وحدة الشرطة في أغوك بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، ويجري التخطيط لتوسيع نطاق نشر وحدات الشرطة في ست قرى على طول طرق الهجرة. وسوف يتم نشر ٧٣ فردا إضافيا من شرطة حكومة السودان لمعالجة عدم التوازن الحالي بين الشمال والجنوب في وحدات الشرطة. وقامت حكومة ألمانيا بتوفير معدات الاتصالات اللازمة التي تمس إليها الحاجة؛ وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير المعدات المكتبية فضلا عن الدعم في مجال التدريب على نطاق واسع. ويلزم الدعم المستمر للوصول بوحدات الشرطة إلى قدرتها التشغيلية الكاملة.

١٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم قائد قوة بعثة الأمم المتحدة إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار تقرير التحقيق الذي أعدته اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار عن أعمال العنف التي وقعت في أبيي في أيار/مايو ٢٠٠٨. وتعهد الرئيسان المشاركان بإجراء مراجعة نقدية للتقرير وباتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار.

٢٠ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قبل رئيس محكمة التحكيم الدائمة في نزاع أبيي تعيينه، وبالتالي إنشاء المحكمة رسميا. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني أولى مذكراتهما المكتوبة إلى المحكمة. ومن المقرر تقديم إفادات خطية أخرى يومي ١٣ و ٢٨ شباط/فبراير، ويتوقع أن تتم المرافعات الشفوية في ١٨ و ٢٣ نيسان/أبريل. وبالنظر إلى الجدول الزمني الحالي، ينبغي أن تصدر المحكمة قرارا بنهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩.

جنوب كردفان

٢١ - حدثت بعض التطورات الإيجابية في جنوب كردفان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومنها إحراز تقدّم في بسط السيطرة الإدارية للدولة على المناطق التي كانت تخضع سابقا لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. ووفقا للسلطات المحلية، تحسّنت الحالة الأمنية والعلاقات بين القبائل في جنوب كردفان تحسّنا مطّردا. ولمنع حدوث توترات، تم إبرام اتفاقات بشأن ترحال أهالي قبيلة المسيرية عبر جنوب كردفان. غير أنه في الوقت نفسه، نظرا لوفرة الأسلحة، وعدم رضا الأهالي المحليين بسبب عدم جنيهم أي مكاسب من السلام، وتشابك الانتماءات القبلية والسياسية، فإن المنطقة عرضة لنشوب النزاعات. ويشكل تكرّر نشوب النزاعات المحدودة النطاق مبعثا للقلق في ظل الوجود الضخم لقوات الطرفين في الولاية أو على مقربة منها.

إعادة نشر القوات

٢٢ - لم تتجاوز النسبة المئوية لمن تم التحقّق من إعادة نشرهم ١٠,٦ في المائة من العدد المعلن في بادئ الأمر لأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين شمال خط الحدود الحالي والبالغ ١٦٨ ٥٩ فردا. وبينما يدّعي الجيش الشعبي لتحرير السودان عدم وجود أي قوات غير تلك التي تم التحقّق منها بالفعل، فإنه لم يقترح أي تعديل للأعداد التي كان قد أعلنها في بادئ الأمر. وانخفض مجموع أفراد القوات المسلحة السودانية المعاد نشرهم إلى ٩٥,٣ بسبب عدم إمكان التحقق من هويّات ٧٢١ جنديا ادّعت القوات المسلحة السودانية أنهم سُرّحوا دون تحقّق.

٢٣ - وردا على رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان أن يعسكر في مناطق التجمّع ولتباين موقفي الطرفين بخصوص هذه المسألة، طلبت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار إلى البعثة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أن تدرس التجارب الدولية فيما يتصل بجدوى وجود مناطق للتجمّع في هذه المرحلة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل وأن توجّه الطرفين وفقا لذلك.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٢٤ - لم يحدث أي تغيّر في القوام الإجمالي للوحدات المتكاملة المشتركة، حيث لا يزال عند مستوى ٨٤,٧ في المائة من القوام المأذون به بموجب الولاية والذي يبلغ ٦٣٩ ٣٩ فردا، ويمثل أفراد القوات المسلحة السودانية نسبة ٥٢,٤ في المائة من ذلك القوام الإجمالي، ويمثل أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان ٤٧,٦ في المائة. ولا تزال الوحدات تواجه مشاكل كبيرة فيما يتصل باللوجستيات والتمويل والتسلسل القيادي وتحقيق الإدماج الكامل. ويفتقر الكثير منها إلى معدات الاتصالات ووسائل النقل والمرافق الإدارية والسكن والمياه والصرف الصحي والأسلحة. وبناء على ذلك، فإن الأرقام المذكورة آنفا لا تعكس حقيقة القدرة التشغيلية للوحدات. وقد تبرعت جهات مانحة عدة بالمعدات وتقوم البعثة حاليا بتسهيل هذه العملية. فقد قدمت المملكة المتحدة معدات لاسلكية وقدمت مصر بعض البنود الرئيسية كالخيام ومولدات الكهرباء والمقاصف. وقد تعهّد كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا بتقديم مبلغ ٧٠٥ ٠٤٩ ١ من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالوحدات المتكاملة المشتركة خلال السنة المالية الحالية. غير أن الدعم المقدّم من حكومة الوحدة الوطنية ما زال غير كاف، وكثير من الجهات المانحة يساورها القلق إزاء استمرار تخلّف عمليات التعبئة والنشر عن الجدول الزمني المقرر.

٢٥ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك أول جلساتهما المشتركة التي حضرها ممثلي الخاص. ويمثل هذا الاجتماع المشترك خطوة هامة إلى الأمام في مجال معالجة المسائل المتعلقة بالوحدات المتكاملة المشتركة التي تقع ضمن ولاية كل من هذين الكيانين. واتفق الحضور على تأجيل النظر في القضايا المعلقة الرئيسية لتُنظر في اجتماعهم المشترك المقبل الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

التعداد العام الوطني والانتخابات

٢٦ - أعلن الجهاز المركزي للإحصاءات في الخرطوم مؤخرا أنه يتوقّع تقديم النتائج الأساسية للتعداد إلى رئاسة الجمهورية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. ومن المتوخّى في اتفاق السلام الشامل استخدام نتائج التعداد في توزيع مقاعد الجمعية الوطنية وفي وضع خريطة الدوائر الانتخابية.

٢٧ - وقامت لجنة الانتخابات الوطنية، التي كان مقررا إنشاؤها بعد سنّ قانون الانتخابات في ١٤ تموز/يوليه بمدة لا تتجاوز الشهر، بتأدية اليمين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وستحتاج اللجنة إلى مزيد من الوقت لبلوغ القدرة التشغيلية المطلوبة لإنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات. وسيتعيّن عليها الإسراع ببناء قوتها العاملة ومكاتبها على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق والولايات، ووضع السياسات والإجراءات بخصوص مجموعة متنوعة من المسائل تشمل تسجيل الناخبين وكفالة حق الاقتراع للمشردين داخليا ووضع خريطة الدوائر الانتخابية، وذلك على مختلف مستويات العملية الانتخابية المعقّدة. وسيلزم الاضطلاع بجهد كبير في مجال تثقيف الناخبين لضمان دراية الناخبين بالتغييرات التي أُجريت بموجب قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن مسؤولية تحديد موعد الانتخابات تقع على عاتق الطرفين واللجنة الوطنية للانتخابات، فإن التحديات التقنية تبعث على الشك في إمكانية إجراء انتخابات شاملة وموثوق بها بحلول التاريخ المستهدف في اتفاق السلام الشامل، وهو تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٢٨ - وأنشئ مجلس شؤون الأحزاب السياسية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي يعتبر ضروريا لكي يتولّى تسجيل الأحزاب السياسية. وتجري مناقشة قوانين وسائط الإعلام والصحافة وقانون الأمن الوطني على أعلى المستويات السياسية لكفالة توافقها مع شرعة الحقوق المكرّسة في الدستور الوطني المؤقت للسودان. وتجري أيضا مناقشة قانون الاستفتاء الذي طال انتظاره.

تقاسم الثروة

٢٩ - وفقا لما أعلنته وزارة المالية والاقتصاد الوطني، حصل السودان على عائدات نفطية تساوي ما مجموعه ٣٤٧,٧٩ مليون دولار عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حصلت منها حكومة الوحدة الوطنية على ١٧١,٠٥ مليون دولار وحكومة جنوب السودان على ١٥٠,٧٤ مليون دولار. وأفادت الوزارة بأن الحكومة قد حوّلت ما مجموعه ٢ ٥٠٣,٢٧ مليون دولار لحكومة جنوب السودان خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وحصلت منطقة أبيي خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر، على حصة تساوي نحو ٣٩,٢٤ مليون دولار. وبحلول نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت قيمة المتأخرات المستحقة لحكومة جنوب السودان قد ارتفعت إلى ٢٨٦,٨٣ مليون دولار. وسيؤدي الهبوط الأخير في أسعار النفط العالمية حتما إلى انخفاض حاد في عائدات السودان النفطية، وبالتالي إلى تقليص الميزانيات الحكومية، وبالأخص في الجنوب.

خامساً - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٣٠ - واصل جبريل يبيني باسولي، كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، إجراء مشاوراته المكثفة، كما عقد اجتماعات مع رئيس الجمهورية ومع ممثلين عن حكومة الوحدة الوطنية ومع زعماء الحركات ومع الأحزاب السياسية الوطنية. ولا يزال الأمن يمثّل شاغلا رئيسيا لسكان دارفور، كما أن استمرار أعمال العنف على مدى الأشهر القليلة الماضية لم يسهم في تهيئة البيئة المواتية لإجراء محادثات سلمية. وقد بدأ كبير الوسطاء الاضطلاع بجهود دبلوماسية مكوكية مكثفة بين الأطراف لمناقشة عناصر الاتفاق الإطاري الذي سيكون بمثابة الأساس الذي ستنبني عليه المفاوضات التفصيلية. ورحبت الجهة القائمة بالوساطة بمختلف الجهود التي بذلت مؤخرا للتوصل إلى تسوية سلمية، بما فيها المبادرة القطرية ومبادرة أهل السودان.

٣١ - وقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية والجبهة الشرقية تقدما في تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، وذلك رغم استمرار الانقسامات بين قيادات الجبهة الشرقية. وعقدت اللجنة المشتركة العليا اجتماعها الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أعيد إدماج القوات العسكرية التابعة للجبهة الشرقية في القوات المسلحة السودانية وفي قوة الشرطة، ودعت اللجنة المشتركة العليا إلى الإفراج الفوري عن الأموال اللازمة لنزع سلاح مقاتلي الجبهة الشرقية السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وخصصت الحكومة مبلغ ١٢٥ مليون دولار لصندوق

تعمير وتنمية شرق السودان، بالإضافة إلى مبلغ ٧٥ مليون دولار كان قد خُصّص في ميزانية عام ٢٠٠٨ ولم يُصرف.

سادسا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة وإدارة النزاع والمصالحة

٣٢ – طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص حواره المستمر مع القيادة السياسية السودانية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام. وفور وقوع حوادث إطلاق النار في أبيي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قام الممثل الخاص بزيارة أبيي لإجراء مشاورات مع القيادات المحلية. وجرت مناقشة الخيارات المتاحة لمعالجة الوضع وأسبابه الجذرية والتدابير اللازمة لمنع حدوث مزيد من التصعيد في الاجتماعات التي عُقدت مع قائدي الوحدة المتكاملة المشتركة ووحدة الشرطة المتكاملة المشتركة وحاكم أبيي وممثلي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان واللجنة العسكرية المشتركة في المنطقة.

٣٣ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة بتسهيل أول اجتماع مائدة مستديرة للأحزاب السياسية في ولاية غرب الاستوائية. وشاركت في الاجتماع تسعة أحزاب سياسية، كان من بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، لتكون هذه المرة الأولى التي يجرى فيها نقاش جماعي بين الأطراف حول قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية ودور الأحزاب السياسية في مختلف مراحل الدورة الانتخابية. ومن المقرر الاضطلاع بمبادرات مماثلة في ولايات أخرى في أوائل عام ٢٠٠٩.

٣٤ – وقامت البعثة بدعم عدّة مؤتمرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان بعض هذه المؤتمرات يتعلق بالمنازعات الحدودية الداخلية، وخاصة في ولايتي شرق وغرب الاستوائية وولايات أعالي النيل وجونقلي والبحيرات وواراب. وتركّز اثنان من هذه المؤتمرات على مسألة الهجرة عبر خط ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ الحدودي، وقد اجتمع فيهما زعماء الدينكا والمسيرية بمسؤولي الولايات والمقاطعات. وخلال الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة بتسهيل عقد مؤتمر للمصالحة بين الدينكا ومالوال/المسيرية الحمر في شمال بحر الغزال. وفي حين لم يتخذ المشاركون أي قرارات ملزمة، فإنهم اتفقوا على ألا تُعاق حرية الرعاة العزل من قبيلة المسيرية في الوصول إلى مناطق الرعي ومصادر المياه في الجنوب؛ ولعل فرصة الحوار هذه تكون قد أرست الأساس لإقامة علاقات أفضل في المستقبل.

٣٥ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتسليم الصور الساتلية التي تحتاجها اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود لإعداد خريطة الأساس. كما قامت الأمم المتحدة بتوفير خبيرين لحلقة عمل للجنة الحدود التابعة لحكومة جنوب السودان عقدت يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وتناولت عمليات ترسيم الحدود والتجارب الدولية السابقة في مجال تعليم الحدود.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٦ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان ٩٩,٥ في المائة من أفراد بعثة الأمم المتحدة العسكريين (٩ ٣٤٦ من أصل ٩ ٣٧٥) منتشرين في السودان، ويتألّف هؤلاء من ٦٢٢ مراقبا عسكريا و ١٩٠ من ضباط الأركان و ٨ ٥٣٤ جنديا. واستمرت العمليات العادية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك دعم آليات وقف إطلاق النار الموضوعة بموجب اتفاق السلام الشامل وقيام المراقبين العسكريين والمراقبين الوطنيين التابعين للطرفين بدوريات مشتركة، مع أن القيود المفروضة حاليا على ساعات الطيران أدت إلى انخفاض عدد الدوريات الجوية بنسبة ٣٠ في المائة مما حدّ بشدة من القدرة على رصد القوات. ويجري تشجيع كل من الجانبين على التركيز على كفالة تنقّل الرعاة في سلام، وعلى منع حدوث أي تصعيد للمناوشات المحلية يحوّلها إلى نزاعات بين القوات المنتشرة على طول خط الحدود الحالي.

٣٧ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد مؤتمر قادة القطاعات بالبعثة في الدمازين. واستمر العمل في مشاريع التشييد، بما فيها مشروعي توسيع مخيم البعثة في أبيي وإعادة رصف طريق أبيي - كادقلي. ويجري حاليا استعراض التدابير الوقائية في منشآت البعثة ويُضطلع بجهود لتعزيز الأمن.

٣٨ - وتواصل البعثة تنفيذ توصيات دراسة القدرة العسكرية ويجري تعديل هياكل القوات لكي تتمكّن البعثة من التغلب على التحديات التي ستواجهها في المستقبل. وتشمل الأولويات في الوقت الحالي تعزيز الوجود في جنوب كردفان وأبيي بحيث يتألف من قطاع من أربع سرايا في جنوب كردفان وقطاع من ثلاث سريات في أبيي، وتعزيز الأمن في قاعدة لوجستيات الأبيض بنشر قوة رد سريع قوامها ١٥٥ جنديا، وتوسيع نطاق أنشطة الرصد والتحقق بإنشاء ثلاثة مواقع جديدة للأفرقة، وكذلك دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات الانتخابات والاستفتاء.

٣٩ - وما زالت القيود المفروضة على التنقل تعيق أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها البعثة في بعض أنحاء منطقة عملياتها. وبسبب القيود المفروضة على التنقل في شمال وشرق

القطاع السادس (أبيي)، فإن البعثة غير قادرة على رصد التعزيزات المزعومة لعناصر القوات المسلحة السودانية في هذه المنطقة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتحكّمون في إحدى نقاط التفتيش في ولاية النيل الأزرق بإيقاف أحد أفرقة الرصد المشتركة وهددوا بإلقاء القبض على المراقب الوطني التابع للقوات المسلحة السودانية.

الشرطة

٤٠ - في ١ كانون الأول/ديسمبر، كانت البعثة قد نشرت ٨٤ في المائة من القوام المأذون به لعناصر الشرطة بموجب الولاية (٦٧٧ مستشارا لشؤون الشرطة منهم ٦٠ من الإناث) في ٢٢ موقعا في مختلف أنحاء منطقة البعثة.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب ما مجموعه ٣ ٨٥٣ شرطيا محليا (١ ٠٧٦ من شرطة حكومة السودان و ٢ ٧٧٧ من دائرة شرطة جنوب السودان)، من بينهم ٣٥٠ من الإناث، في مختلف جوانب عمل الشرطة. كما قامت شرطة البعثة بإعداد ٢٠٢ من أفراد دائرة شرطة جنوب السودان لكي يتولوا أعمال تدريب الشرطة الأساسي. ويتعاون حاليا ممثلون عن شرطة البعثة ودائرة شرطة جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج حكومة الولايات المتحدة الثنائي على وضع البرنامج الدراسي للتدريب الأساسي للأفراد القدامى والملتحقين بالخدمة حديثا.

٤٢ - كما يتعاون عنصر شرطة الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع قسم الانتخابات وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبعثة لدعم أنشطتهما من خلال تدريب الشرطة المحلية ومدها بالمساعدة.

٤٣ - وقد وافق المدير العام لشرطة حكومة السودان على مبادرة أطلقتها شرطة الأمم المتحدة لإعادة تنشيط لجنة تطوير الشرطة. وهذه اللجنة هي منتدى لجميع أصحاب المصلحة كان قد أنشئ لكي يتولّى الإشراف على جميع مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإصلاح وإعادة الهيكلة والتدريب. وتمت الموافقة على إنشاء ست نقاط لتقديم المعونة للمجتمعات المحلية، وهي مراكز لأنشطة خفارة المجتمعات المحلية في المنطقة المحلية، في ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا في الخرطوم لم تكن قد حصلت على هذه الخدمات بعد. وتمت الموافقة أيضا على تدريب عناصر شرطة المجتمعات المحلية والشرطة المحلية في المخيّمات ذاتها على أعمال خفارة المجتمعات المحلية استنادا إلى نموذج الأمم المتحدة لحفظ النظام.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان، من خلال وحدتها المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، العمل مع الطرفين من أجل توليد زخم لتخطيط وتنفيذ البرنامج المتعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان الذي تأخر لمدة طويلة. ووفقا للأولويات التي اتفق عليها طرفا اتفاق السلام الشامل والجهات المانحة والبعثة، ستبدأ أنشطة التسريح أولا في المناطق الثلاث. وأنشأ الطرفان مكاتب مشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وتأجلت أنشطة التسريح في ولاية النيل الأزرق لأسباب فنية، ويتوقع الآن أن تبدأ في أوائل عام ٢٠٠٩. وفي سياق الأعمال التحضيرية، أحرز الطرفان تقدما في وضع إجراءات تنفيذية مشتركة.

٤٥ - وأحرزت الجهات المانحة ولجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال وجنوب السودان والأمم المتحدة تقدما مشجعا على صعيد إقامة شراكة للتعامل مع مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتم التوصل إلى اتفاق على جدول اجتماعات شهرية لأصحاب المصلحة، وعلى برنامج للمسائل المتصلة بالتمويل التي أثارتها الجهات المانحة والحكومة على السواء.

٤٦ - وسيتطلب حجم المسائل المتعلقة بإعادة الإدماج للمناطق الثلاث في عام ٢٠٠٩ ما لا يقل عن ٨٥ مليون دولار في صورة تبرعات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من أجل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة. ومن بين الجهات المانحة، كانت حكومة اليابان أول الموقعين، في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على اتفاق مع الأمم المتحدة للمساهمة بمبلغ قدره ١٧ مليون دولار لتغطية تكاليف إعادة الإدماج. وستتطلب عملية تسريح وإعادة إدماج ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٨ طفل مرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، التي تنفذ بإشراف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مبلغ ١٠ ملايين دولار لعام ٢٠٠٩. وتساعد البعثة الطرفين على التحضير لاجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُعقد مع الجهات المانحة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، يقوم فيه جميع أصحاب المصلحة بتقييم التقدم المحرز في تهدئة شواغل المانحين وحجم وتوقيت التبرعات. ويتسم الوضوح بشأن حجم وتوقيت التبرعات بأهمية بالغة لأعمال التخطيط، والتوظيف، والمشتريات، والتعامل مع توقعات عشرات الآلاف من المقاتلين السابقين المؤهلين.

العودة وإعادة الإدماج

٤٧ - على الرغم مما أُحرز من تقدم ملحوظ، لا تزال عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم في جنوب السودان تمثل تحديا. فبالإضافة إلى العقبات اللوجستية، فإن المجتمعات المحلية تمتلك قدرة محدودة على استيعاب السكان العائدين، أو زيادة الخدمات المتاحة، أو التكيف مع التحول في الحالة الديمغرافية والتحضر. ويعد الأمن المحلي وتوزيع الأراضي من بين القضايا الأشد إلحاحا، ولكن يلزم أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى وضع خيارات تتعلق بأسباب المعيشة في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتوسيع نطاق الخدمات المحلية، وتعزيز المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية وداخل كل منها.

٤٨ - وشهدت عمليات العودة التلقائية التي تميز بها النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر تراجعا بحلول نهاية ربع السنة، حيث ثبطت إجازات الأعياد الدينية الرئيسية من الانتقال الواسع النطاق. وعلاوة على ذلك، فبينما انتهى موسم الأمطار عموما بحلول نهاية الفترة، ظل العديد من الطرق البرية غير سالك. وفي عام ٢٠٠٨، عاد ما مجموعه ٩٥٠ ١٢٩ من المشردين داخليا واللاجئين بواسطة الأمم المتحدة أو غيرها من البرامج المنظمة؛ فيما عاد ما مجموعه ٤٣٨ ٣٢٥ منهم بصورة تلقائية.

الإنعاش والتنمية

٤٩ - على الرغم من خطة العمل من أجل السودان لعام ٢٠٠٩ التي وضعها المجتمع الدولي، أسفرت تخفيضات الميزانية المتوقع أن تجريها حكومة جنوب السودان وعوامل أخرى عن زيادة هائلة في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. فبالإضافة إلى تخفيض المرتبات العامة، جمدت حكومة جنوب السودان خططا لتولي مسؤولية الخدمات الأساسية التي توفرها حاليا المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، التي تتعهد حاليا أكثر من ٨٠ في المائة من شبكة الأمان في جنوب السودان، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة. وأدت الزيادة المتوقعة في حالات العودة قبل الانتخابات والاستفتاءات إلى إيجاد احتياجات إضافية للخدمات الأساسية في جميع أنحاء الجنوب.

٥٠ - هذا وتتواصل برامج الإنعاش والحوكمة. وبدأ صندوق السودان للإنعاش عمله، حيث يوجه الدعم إلى المشاريع العالية الأثر والمتعلقة بأسباب المعيشة في جميع الولايات الجنوبية العشر. ويخطط صندوق الإنعاش لتقديم دعم إضافي للطرق الفرعية، ومرافق التخزين الزراعية، وبرامج الأمن على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك في أوائل عام ٢٠٠٩. وبينما أثبت صندوق الإنعاش أنه أداة ضرورية جدا لصرف التمويل المقدم من الدولة بشكل فعال،

لا تزال الأموال المخصصة قليلة مقارنة باحتياجات جنوب السودان، حتى بعد إضافة التمويل المقدم من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين.

٥١ - ووفقا للأرقام الواردة من حكومة جنوب السودان، تلقى جنوب السودان خلال عام ٢٠٠٨ مساعدة دولية بلغت حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وهو رقم يقل كثيرا عن المطلوب في خطة العمل من أجل السودان، التي تشمل نداء بقيمة ٢,١٨ بليون دولار للسودان، وصافي احتياجات يبلغ ١,٥٦ بليون دولار بحساب المبالغ المؤمَّنة بالفعل. ومن هذا المبلغ، هناك أكثر من بليون دولار مخصصة لبرامج الطوارئ في دارفور وحدها. ومع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، يجري تكثيف الجهود الرامية إلى تأمين المبلغ المطلوب لجنوب السودان وقدره ٦٠٠ مليون دولار.

٥٢ - وفي أبيي، وفرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دعما بالغ الأهمية لإدارة منطقة أبيي، بما في ذلك المساعدة لإنقاذ حياة من شردهم القتال في وقت سابق من عام ٢٠٠٨، ووضعت برنامجا للإنعاش المبكر للعائدين. وتعتبر خطة العمل الاستراتيجية لأبيي لعام ٢٠٠٨ نقطة الانطلاق لخطط عام ٢٠٠٩. وتشمل التحديات التي تتطلب مواجهة فورية الذخائر غير المنفجرة؛ وتعذُّر المرور عبر الطريق الذي يربط الشمال والجنوب؛ وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية؛ وضعف إمكانية الحصول على المياه والرعاية الصحية والتعليم إلى الشمال من النهر؛ ونقص الدعم الحكومي للعائدين؛ وفقدان المنازل في مدينة أبيي ومحيطها.

حقوق الإنسان

٥٣ - يمكن تلمس بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمن بين علامات التقدم إعلان الجمعية الوطنية عن اعتزامها إقرار تشريع لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. كما أحرزت حكومة جنوب السودان تقدما على صعيد الإصلاح التشريعي بإقرار عدة قوانين تتصل بحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ.

٥٤ - ولا تزال حالات الاعتقال التعسفي من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني تمثل مصدر قلق بالغ في مجال حقوق الإنسان في الشمال. فبالإضافة إلى تقديم حوالي ١٥٠ شخصا للمحاكمة عن الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في أيار/مايو ٢٠٠٨ على أم درمان، هناك ما يصل إلى ١٠٠ شخص لا يزالون محتجزين دون تهمة أو محاكمة، كما لا يزال مكان وجود مئات الأشخاص الذين أفادت التقارير باعتقالهم مجهولا. وكان قياديان بارزان من أحزاب المعارضة قد احتُجزا بعد إبدائهما لآراء مؤيدة للمحكمة الجنائية

الدولية. وتعرض اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان لمعاملة سيئة أثناء احتجازهما في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقُدم شخص واحد إلى المحاكمة بتهمة التجسس، حيث زُعم أنه قدم معلومات للمحكمة الجنائية الدولية.

٥٥ - وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية، تواصلت دون هوادة القيود المفروضة على حرية التعبير ووسائط الإعلام، بما في ذلك الرقابة على الصحف اليومية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، احتُجز حوالي ٧٤ صحفيا لفترة قصيرة على درج الجمعية الوطنية خلال احتجاج سلمي ضد الرقابة على الصحافة. وكان ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص من سكان شمال وادي النيل قد أُجبروا على إخلاء ديارهم وأراضيهم حيث ارتفعت مستويات المياه بعد إغلاق سد مروي للطاقة الكهرمائية في تموز/يوليه. وعارض السكان الذين بقوا في المنطقة الخطط الحكومية لإعادة التوطين. ولم تُعرض عليهم مساكن بديلة وفقا للاتفاق الذي توصلوا إليه مع السلطات، ولم يتلقوا تعويضات ولا مساعدات إنسانية كافية.

٥٦ - وفي جنوب السودان والمناطق الثلاث، لا يزال لضعف إقامة العدل أثر سلبي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية، حيث يُعتقل الناس لفترات مطولة دون الحصول على مساعدة قانونية، بما في ذلك من يواجهون عقوبة الإعدام. وتظل المساءلة مصدر قلق بالغ حيث لم تتصدى السلطات كما ينبغي، على صعيدي الدولة والإقليم، للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي أُبلغ عنها. وفيما يتعلق بحادثة ٤ حزيران/يونيه في ولاية شرق الاستوائية، حيث أسفر تبادل لإطلاق النار بين المدنيين والجيش الشعبي لتحرير السودان عن مقتل ١٤ مدنيا و ٧ جنود وإحراق أجزاء من قريتي لوقُري وإلوي، ولم تظهر حتى الآن مؤشرات على اتخاذ أي إجراء للتحقيق في هذا الحادث ومحاكمة المسؤولين عنه. ولا تزال الخسائر في الأرواح في جنوب السودان تشكل مصدر قلق بالغ، حيث يستمر وقوع منازعات وصدامات قبلية من أجل الموارد على الرغم من بعض المبادرات المحلية التي تقوم بها السلطات.

المساعدة الانتخابية

٥٧ - تواصل البعثة بناء قدراتها في مجال المساعدة الانتخابية من أجل دعم السلطات السودانية وفقا لولايتها. ويوجد الموظفون الأساسيون في الخرطوم وفي المكتب الإقليمي في جوبا، كما توجد أفرقة صغيرة في كل من ولايات جنوب السودان العشر. كما يجري توظيف فريق صغير في الفاشر من أجل تيسير درجة أوثق من التنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتشارك البعثة والعملية المختلطة والبرنامج

الإنمائي بصورة فعالة في آليات للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي سواء بسواء.

٥٨ - ولم يرد بعد طلب من حكومة الوحدة الوطنية للحصول على المساعدة الانتخابية. وعندما يتضح طابع المساعدة المطلوبة ومداها، قد تحتاج البعثة إلى الإسراع بتوظيف ونشر عدد من الموظفين يتجاوز الملاك المأذون به حاليا والبالغ ١٤١ موظفا من أجل توفير الدعم المطلوب.

سيادة القانون

٥٩ - تواصل البعثة إجراء تقييمات للسجون في الشمال. واستجابة لطلبات من السلطات الوطنية، أجرت البعثة دورات تدريبية مختلفة لضباط السجون، والمرشدين الاجتماعيين، وموظفي مصلحة السجون. ويجري التخطيط حاليا لإجراء تدريب أساسي في مجال السجون بولاية غرب بحر الغزال لـ ١٣٢ جنديا من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان السابقين الذين جرى نشرهم في مصلحة السجون. ووافق المدير العام للسجون على طلب من العملية المختلطة للحصول على مساعدة البعثة في تقييم سجون دارفور. وسيبدأ التقييم في أوائل عام ٢٠٠٩، ويدخل في إطار مذكرة التفاهم الحالية المبرمة بين وزارة الداخلية، والبعثة والبرنامج الإنمائي.

٦٠ - وفي جنوب السودان، واصلت البعثة الاضطلاع بأعمال الرصد وتقديم المشورة بشأن الإصلاحات القانونية وتوفير الدعم الاستشاري لصياغة تشريعات رئيسية، بما فيها مشروع قانون السجون في جنوب السودان، ومشروع قانون الشرطة، ومشروع قانون الأراضي. وأكملت وحدتا سيادة القانون والشرطة في البعثة حلقات عمل لأفراد دائرة الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة في جنوب السودان، وذلك في مجالات العدالة وإنفاذ القانون والقانون العرفي. وتقدم البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، الدعم لوزارة العدل في وضع إطار للمساعدة القانونية المجانية. كما ساعدت البعثة مصلحة السجون في وضع مشروع قانون السجون، وأبقت على وجود استشاري في كل الولايات الجنوبية العشر.

حماية الطفل

٦١ - صدر عفو عن ٩٩ طفلا وأُطلق سراحهم، من بين الأطفال الذي اعتُقلوا في أعقاب الهجوم على أم درمان وعددهم ١٠٩ أطفال. وبُرِّئ أربعة بعد محاكمتهم وأُفرج عنهم. ولا يزال خمسة رهن الاحتجاز ريثما تكتمل محاكمتهم، وهناك واحد بانتظار عملية الاستئناف بعد أن صدر عليه حكم بالإعدام. وتواصل البعثة حث السلطات على العفو عن

جميع الأطفال الذين لا يزالون رهن الحبس وعلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الأحداث وفقا لالتزامات السودان بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٦٢ - وشارك موظفو حماية الطفل في البعثة في وفد بقيادة كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل توعية القادة الميدانيين بشأن منع تجنيد الأطفال. وتعد المشاركة المباشرة للقيادة العليا للجيش الشعبي إنجازا كبيرا، حيث ما فتئ عدم التعاون من جانب القادة الذين يحتجزون الأطفال يشكل عقبة أساسية أمام نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الجنوب. وتعمل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان على التعرف على الأطفال الذين حُددت هوياتهم أثناء الحملة، والتحقق منهم، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاق سراحهم. وقد أُفرج عن أكثر من ٢٠٠ طفل بالفعل في ولايات شمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل. ولا بد أن تعقب ذلك على الفور برامج إعادة الإدماج.

حماية المدنيين

٦٣ - فر حوالي ٠٠٠ ٥ لاجئ كونغولي إلى ولاية غرب الاستوائية القريبة من يامبيو في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عقب الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة على المجتمعات المحلية الحدودية في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد اللاجئون بوقوع أعمال قتل واختطاف وإحراق للقرى. ومن بين اللاجئين حوالي ٩٠٠ ١ طفل، بما في ذلك من انفصلوا عن أسرهم أثناء هروبهم.

٦٤ - ولا يزال العنف فيما بين القبائل، المرتبط بالمنازعات حول الماشية والذي تفاقم بسبب انتشار الأسلحة النارية في حوزة المدنيين، يشكل خطرا كبيرا على المدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان. وقد وفرت مؤتمرات المصالحة بعض الاستقرار، ولكن الأمن المدني لا يزال هشا للغاية في عدد من المناطق.

الإعلام

٦٥ - واصل مكتب الإعلام في البعثة تشجيع وسائط الإعلام الوطنية والدولية على إعداد تقارير دقيقة عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وذلك من خلال التفاعل اليومي والإحاطات والبيانات والمقابلات. وستقوم إذاعة البعثة، مرايا إف إم، بمضاعفة بثها على الموجات القصيرة، والبدء في البث عبر ساتل إقليمي في وقت لاحق في عام ٢٠٠٩ من أجل تحسين إمكانية التقاط بثها في سائر أنحاء السودان، وذلك في ضوء القيود التشغيلية في الشمال والمناطق الثلاث. وفي الجنوب، تعمل البعثة على الارتقاء بـ ٥ محطات من ١٣ محطة من

محطات الترحيل للتضمين الترددي، كما حددت أربعة مواقع إضافية لمحطات الترحيل. ولا تزال مرايا أحد المصادر الرئيسية الموثوقة للأخبار والمعلومات في السودان.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٦ - حققت أفرقة مكافحة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان تقدما هاما، واستأنفت الأفرقة الخمسة جميعها العمل منذ بداية موسم إزالة الألغام في تشرين الأول/أكتوبر. وحتى هذا اليوم، أنجز برنامج إزالة الألغام، تطهير ١٧٠ ٢ من ٠٥٠ ٤ منطقة تم تحديدها على أنها مناطق خطرة، وفتح ٩٧٥ ٢٧ كيلومترا من الطرق. وكان من بين الإنجازات المسجلة خلال الفترة التي يشملها التقرير تطهير حقل ألغام أندولو في جنوب كردفان ومسح وتطهير الطرق ذات الأولوية الكبرى كطريق الحمر - بورام في جنوب كردفان، وطريق ماريال باي - راغا في شمال غرب واو وطريق دابيو - إزو على مقربة من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دمرت سرية إزالة الألغام الكمبودية حوالي ٥٠ طنا من الذخيرة المخزنة في ملكال.

٦٧ - وقد ساعدت البعثة في إنجاز مشروع خطة لنقل المسؤولية عن إزالة الألغام إلى السلطات السودانية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المنتظر أن يوقع المركز القومي لإزالة الألغام، ولجنة إزالة الألغام التابعة لحكومة جنوب السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مذكرة تفاهم في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تتضمن خطة الانتقال إلى الخطة المتعددة السنوات لقطاع مكافحة الألغام. وقد بدأ التدريب لدعم عملية الانتقال وهو يسجل تقدما حسنا.

السلوك والانضباط

٦٨ - عززت البعثة تركيزها على منع سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية، وإجراء تقييمات للمخاطر، وإحاطات، وتوفير المشورة في مجال السياسات للمديرين والقادة على جميع المستويات. كما قامت البعثة بحملة ناجحة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ركزت فيها على البغاء والاتجار بالبشر. وشارك في تلك الحملة التي جرت في جامعتي الدمازين وملكال أكثر من ٣٠٠ مشارك، من السلطات الوطنية، والقادة المحليين، والطلاب، والمدرّسين في الجامعتين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية.

٦٩ - كما أن زيادة التوعية بنتائج عدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك في الأمم المتحدة، وانتهاكات سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ساعدت بدورها على الحد من حوادث الانتهاك. وسجلت رسميا اثنتي عشر قضية سوء سلوك جديدة، كان من بينها ثلاث قضايا عن مزاعم خطيرة بسوء السلوك.

الشؤون الجنسانية

٧٠ - تركزت الأنشطة التي قامت بها وحدة القضايا الجنسانية خلال الفترة التي يشملها التقرير على توفير الدعم لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والتوجيه بشأن السياسة العامة الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام والمتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقامت الوحدة بأنشطة للتدريب وتنمية القدرات فيما يتعلق بمكافحة العنف الجنساني، والمشاركة السياسية، والحماية، وخصصت هذه الأنشطة للوزارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وشملت دورات للبرلمانيات في ولايات الاستوائية الثلاث. كما التقت الوحدة بفرقة العمل المعنية بمراعاة المنظور الجنساني في الانتخابات لمناقشة التخطيط للأنشطة الانتخابية التي سيقوم بها شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وقامت الوحدة بتقييم إدماج المنظورات الجنسانية في عملية التسريح النموذجية المنفذة في ولاية النيل الأزرق.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - كثفت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جهود بناء القدرات التي تركزت على حفظة السلام والوحدات العسكرية السودانية وقوات الشرطة وموظفي السجون والمجموعات الدينية والمدارس. وقامت الوحدة بتدريب ٢١٨ معلّما من الأقران، وشارك في برامج التوعية أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص. كما قدمت الوحدة المساعدة لإدماج المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في السودان.

أمن الموظفين

٧٢ - زادت الشرطة الدبلوماسية السودانية من حضورها حول مجمّع البعثة بعد الاشتباه في تعرض مقرها في الخرطوم للمراقبة من جهات معادية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وازداد عدد حالات السطو وسرقة موظفي الأمم المتحدة في الخرطوم من حادث واحد في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ إلى أربعة حوادث في الربع الأخير من العام نفسه، وكذا كان حال حوادث المرور التي وقع فيها الموظفون بسبب تدهور حالة الطرق خلال موسم الأمطار.

وبدأت حكومة جنوب السودان عمليات لمكافحة الجريمة في جوبا للتصدي للأنشطة الإجرامية التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة.

٧٣ - وفرضت البعثة حظرا للتجول على موظفيها في رمبيك كتدبير أمني إضافي إثر سلسلة من حوادث السرقة التي تعرض لها موظفون دوليون من الأمم المتحدة، كما فرضت قيودا على حركة الموظفين في يي بسبب نشوب قتال بين القبائل.

٧٤ - وأفيد عن تعرض الموظفين مؤخرا لحوادث التوقيف والاحتجاز والمضايقات في ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان، وفي جنوب السودان.

التنسيق مع البعثات الأخرى لحفظ السلام

٧٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذها لآليات التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على صعيدي الإدارة العليا والعاملين. وتقوم إدارتا السلامة والأمن في البعثتين بتبادل منتظم للمعلومات الهامة، وتبذل الجهود حاليا لإنشاء آلية رسمية لتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ويتواصل التبادل المنتظم للمعلومات بين العنصرين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بشأن التقارير التي أفادت بتزايد نشاط جيش الرب للمقاومة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٨، والهجوم المشترك الذي جرى مؤخرا على قواعد جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزاد في تعزيز التعاون الإقليمي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي بين البعثات في أديس أبابا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي ضم ضباط الأركان وترأسه المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام.

الجوانب المالية

٧٦ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٦٧، مبلغ ٨٢٠,٧ مليون دولار لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن تكلفة استمرار البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ستكون محصورة بالمبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وبحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان ١٩٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى نفس التاريخ ٣ ٣٧٥,٦ مليون دولار. وردت التكاليف إلى الحكومات المساهمة بقوات وتكاليف المعدات

المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على التوالي.

سابعا – ملاحظات

٧٧ – تنتهي الفترة الانتقالية في غضون ما يزيد على سنتين، وبالتالي فقد بلغ اتفاق السلام الشامل مرحلة حرجة سيكون لتنفيذ أحكامه أو عدم تنفيذها خلالها أثر عميق على مستقبل السودان. ومع أنه لا بد من الإشادة بما تحقق من تقدم في تنفيذه فإن الطريق ما زالت محفوفة بتحديات هائلة. ولا بد الآن من إنجاز النقاط المرجعية الرئيسية، بما في ذلك نتائج تعداد السكان، والانتخابات، وترسيم الحدود، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإعداد للاستفتاءات والاستشارات الشعبية، في مهلة زمنية قصيرة لا تفسح مجالا كبيرا لتأخيرات إضافية.

٧٨ – ومع الاقتراب من نقاط مرحلية جوهرية وسياسية معقدة، لا بد من أن يتحلى الطرفان بإرادة سياسية متينة وبالتصميم والحزم لتدعيم ما تحقق من إنجازات منذ عام ٢٠٠٥، ولإتمام الفترة الانتقالية بأمان، والإعداد لاستفتاء سلمي، ولفترة ما بعد الاستفتاء يسودها الاستقرار. لكن العلاقة بين الطرفين، على الرغم من تجاوزهما للاختلافات، ما تزال ضعيفة وتخيّم عليها الشكوك التي تحيط بمستقبل السودان، لا سيما استفتاء عام ٢٠١١. وإنني أشجع الطرفين على استخدام نجاحاتهما السابقة كلبنات لتشييد علاقات ثقة أكثر متانة في وقت يؤدي فيه التعاون والتقدم المشترك دورا حاسما.

٧٩ – إن تقرير جنوب السودان لمصيره مسألة معقدة ولها تبعات عميقة على الأمن والاستقرار في السودان والمنطقة. وإنني أدعو الطرفين إلى البدء في أقرب وقت ممكن بالتحضير الجاد للاستفتاء والمشاورات الشعبية وما قد يتمخض عنها من نتائج، وأرحب بطلبهما مشاركة ممثلي الخاص مشاركة وثيقة في دعم هذه المساعي. وأحث الطرفين أيضا على بدء الحوار فورا بشأن تقاسم الثروات في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١.

٨٠ – وما زال على الطرفين في اتفاق السلام الشامل أن يقنعا شعب جنوب السودان بضرورة الوحدة. وإنني أدعوهما إلى استخدام فترة السنتين المتبقية لاستكشاف جميع الخيارات المتاحة التي تجعل من الوحدة خيارا جذابا وفقا لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل. ولا بد من أن يشمل ذلك تقديم غنيمة واضحة للسلام، وهو أمر لم يتحقق في العديد من المجالات حتى الآن. وإن السكان، لا سيما في جنوب السودان والمناطق الحدودية، في حاجة ماسة إلى رؤية منافع ملموسة للسلام والاستقرار اللذين تمخض عنهما اتفاق السلام الشامل، بما في

ذلك توفير الخدمات العامة الأساسية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في هذا المسعى. إن تزايد عدم الرضى محليا يحمل في كنفه بذور عدم الاستقرار.

٨١ - وما زال انعدام الأمن يسود أجزاء من البلد حيث ما زالت أنشطة قطاع الطرق والاشتباكات بين القبائل وأنشطة المليشيات مبعثا للقلق. كما أن كثرة توافر الأسلحة الصغيرة، وعدم رضى السكان المحليين، وانعدام الفرص الاقتصادية، ووجود عناصر مخربة، عوامل يمكن أن تشكل جميعها كوكبة خطيرة. وتحمل النزاعات القبلية في طياتها بذور التفاقم، ولا بد من معالجة المسائل المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي والهجرة والتعايش السلمي بين القبائل على وجه السرعة. إن مسألة توفير الأمن في جميع أنحاء السودان مهمة معقدة تتطلب جهودا متناغمة على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي. وهي في الوقت نفسه شرط مسبق ضروري لتحقيق رفاه شعب السودان وتنميته الاقتصادية.

٨٢ - وما تزال الوحدات المتكاملة المشتركة التي تشكل إحدى ركائز البنية الأمنية في السودان ورمزا هاما للوحدة الوطنية، تواجه العديد من العوائق السياسية واللوجستية والتشغيلية، ولا تعمل بصورة كاملة كما أريد لها في اتفاق السلام الشامل. وإنني أرحب بما تبذله اللجنة السياسية المشتركة لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك من جهود لمعالجة المسائل المعلقة. ومرة أخرى أبرزت أحداث ١٢ كانون الأول/ديسمبر في أبيي ضعف الوحدات المتكاملة المشتركة - ووحدات الشرطة المتكاملة كذلك - والحاجة إلى إجراء تحسينات سريعة. وإنني أدعو الطرفين إلى تجديد التزامهما بإنجاح الوحدات المتكاملة المشتركة، وأشجع الجهات المانحة على النظر في خيارات إضافية لتقديم الدعم الفوري.

٨٣ - وإني أرحب بما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق خريطة طريق أبيي. وأدعو إدارة منطقة أبيي إلى تحمل مسؤولياتها كاملة وإبداء قدراتها القيادية في معالجة المسائل الصعبة التي تواجهها، وأدعو الطرفين في اتفاق السلام الشامل إلى تقديم جميع ما يلزم من الدعم المالي والسياسي. وأثني على الطرفين، وكبير القائمين على إدارة منطقة أبيي والوحدة المتكاملة المشتركة وقادة وحدات الشرطة المتكاملة في أبيي لتصديهم السريع لأعمال العنف التي اندلعت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأعرب في الوقت نفسه عن قلقي حيال تجدد اندلاع الاشتباكات العنيفة - للمرة الثانية خلال ثمانية أشهر - التي تدل على اضطراب الحالة والحاجة إلى عمل وقائي. وفي هذا الصدد، أحث حكومة السودان على إزالة جميع العوائق أمام حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في السودان في المناطق الثلاثة، بحيث تتمكن البعثة من الإلمام بالوضع القائم ومن استعادة قدرتها بالتالي على إخماد النزاعات المستقبلية.

٨٤ - ولا بد من المحافظة على الزخم الذي اكتسبه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسوف يسهم البدء المبكر لأنشطة التسريح في المناطق الثلاث مساهمة كبيرة في بناء الثقة وتحقيق نتائج ملموسة لاتفاق السلام الشامل. ومن المهم، في الوقت نفسه، أن يبدأ الطرفان مناقشاتهما بشأن التقليص النسبي لحجم القوات على الجانبين بما يتماشى والجدول الزمني المحدد له، ويعالج بواعث قلق الجهات المانحة. ويمكن للجهات المانحة الدولية، من جانبها، أن تسهم مساهمة كبيرة من خلال تقديم التزامات مبكرة وسخية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأود أن أعرب عن امتناني لروح الريادة التي تحلت بها اليابان في هذا الميدان. وسوف يكون للتقدم المحرز على صعيد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دور حاسم في تهيئة بيئة مواتية للتنفيذ السلمي لأي من النقاط المرجعية المتبقية من اتفاق السلام الشامل.

٨٥ - وأود أن أثني على الطرفين لإنشائهما لجنة وطنية موثوقة للانتخابات ينبغي أن تباشر عملها في أقرب وقت ممكن، نظرا للتحديات التي تواجهها. وسوف يشكل نشر نتائج تعداد السكان خطوة أساسية أخرى على طريق الانتخابات، وإنني أشجع الطرفين على تجنب أي تأخير في العملية الانتخابية. وأرحب بعزمهما على ضمان اعتماد الإطار القانوني ذي الصلة. وأنوي إرسال بعثة لتقييم الاحتياجات إلى السودان قريبا لمناقشة تفاصيل الدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة مع حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، واللجنة الوطنية للانتخابات.

٨٦ - وأحث الطرفين على الإسراع في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. لقد أجّلت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود إصدار تقريرها. وهذا التأخير سوف يؤثر لا محالة على التحضيرات للانتخابات وعلى تنفيذ نقاط مرجعية أساسية أخرى من اتفاق السلام الشامل.

٨٧ - ويرتبط اتفاق السلام الشامل ارتباطا وثيقا بعمليات السلام الأخرى في المنطقة. فانعدام التقدم في دارفور لا يهيئ بيئة مواتية لتنفيذه. والأزمة القائمة تزيد من تعقيد الديناميات السياسية والعسكرية للسودان، وتلقي بعبئها على قدرات الطرفين على التكيف مع التغيرات التي يتطلبها اتفاق السلام الشامل. وتشكل إمكانيات توسع العمليات العسكرية، لا سيما نحو جنوب كردفان، مبعث قلق بالغ. وثمة مسائل شاملة أخرى، من بينها تعداد السكان والانتخابات، تتطلب من جميع الأطراف بذل جهود منسقة، واتباع نهج استراتيجي يشمل السودان برمته. كما أن انعدام الأمن في جنوب السودان المتصل بفشل عملية السلام مع جيش الرب للمقاومة يمثل مبعث قلق إضافي.

٨٨ - وتحسبا لما قد تتخذه المحكمة الجنائية الدولية من إجراءات ضد الرئيس البشير. فقد اتخذ المجلس الوطني خطوات لتعديل القانون الجنائي بحيث يسمح بمحاكمة الجرائم التي تقع ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية في المحاكم الوطنية. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن وزير العدل عن القبض على قائد المليشيا المدان علي قشيب، لكن البعثة لم تتمكن من الحصول على تأكيد بهذا الشأن. ويواصل كبار المسؤولين الحكوميين تكرار رفضهم الاعتراف بولاية المحكمة الدولية في السودان أو تسليم رعايا سودانيين للمحكمة في لاهاي. وفي الوقت نفسه، حثت الحركة الشعبية لتحرير السودان وتسعة أحزاب جنوبية حزب المؤتمر الوطني على التحاور مع المحكمة الجنائية الدولية وتحاشي اتباع نهج المواجهة.

٨٩ - وتؤثر الأعمال التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية عظيم الأثر على الدينامية السياسية السودانية، وقد استقطبت جل الانتباه في وقت تتطلب فيه المسائل المتأخرة المتعلقة باتفاق السلام الشامل تعاون الطرفين وتجديد التزامهما بها. وبينما تبعث تأكيدات الدعم المتواصل الصادرة عن الحكومة الأمل في نفسي، فإنني قلق أيضا من التعليقات التي صدرت عن مسؤوليها بأن الحكومة قد تعيد تحديد معالم علاقتها مع البعثة في حال صدور مذكرة توقيف ضد الرئيس البشير. وإنني أناشد الحكومة بأن تفي بالتزامها ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة ورعايا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموجودين في السودان. كما أتوقع أن يواصل الطرفان التزامهما الكامل بجميع جوانب اتفاق السلام الشامل وما يتصل به من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي الوقت نفسه، وتبعا لما تفرضه البيئة الأمنية والسياسية، أود أن أكرر التزام الأمم المتحدة الكامل والمتواصل بتنفيذ ولايتها وتوفير الدعم لاتفاق السلام الشامل وللسلام في السودان.

٩٠ - وبمعزل عن أي تطورات في الساحة الدولية أو الوطنية، يبقى اتفاق السلام الشامل عمادا لمصلحة الطرفين ولمصلحة شعب السودان. وسوف يحكم سكان السودان على الطرفين تبعا لما يثمر عنه السلام. وإنني على يقين من أن التقدم الذي سيسجل خلال السنتين القادمتين سيعكس هذه المعطيات، وأكرر مرة أخرى أن ليس لدينا وقت نضيعه. وأحث أيضا المجتمع الدولي والجهات المانحة خاصة على توفير الدعم اللازم للسودان في هذا الظرف الحرج.

٩١ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص وجميع موظفي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على ما يقدمونه من دعم مستمر للطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

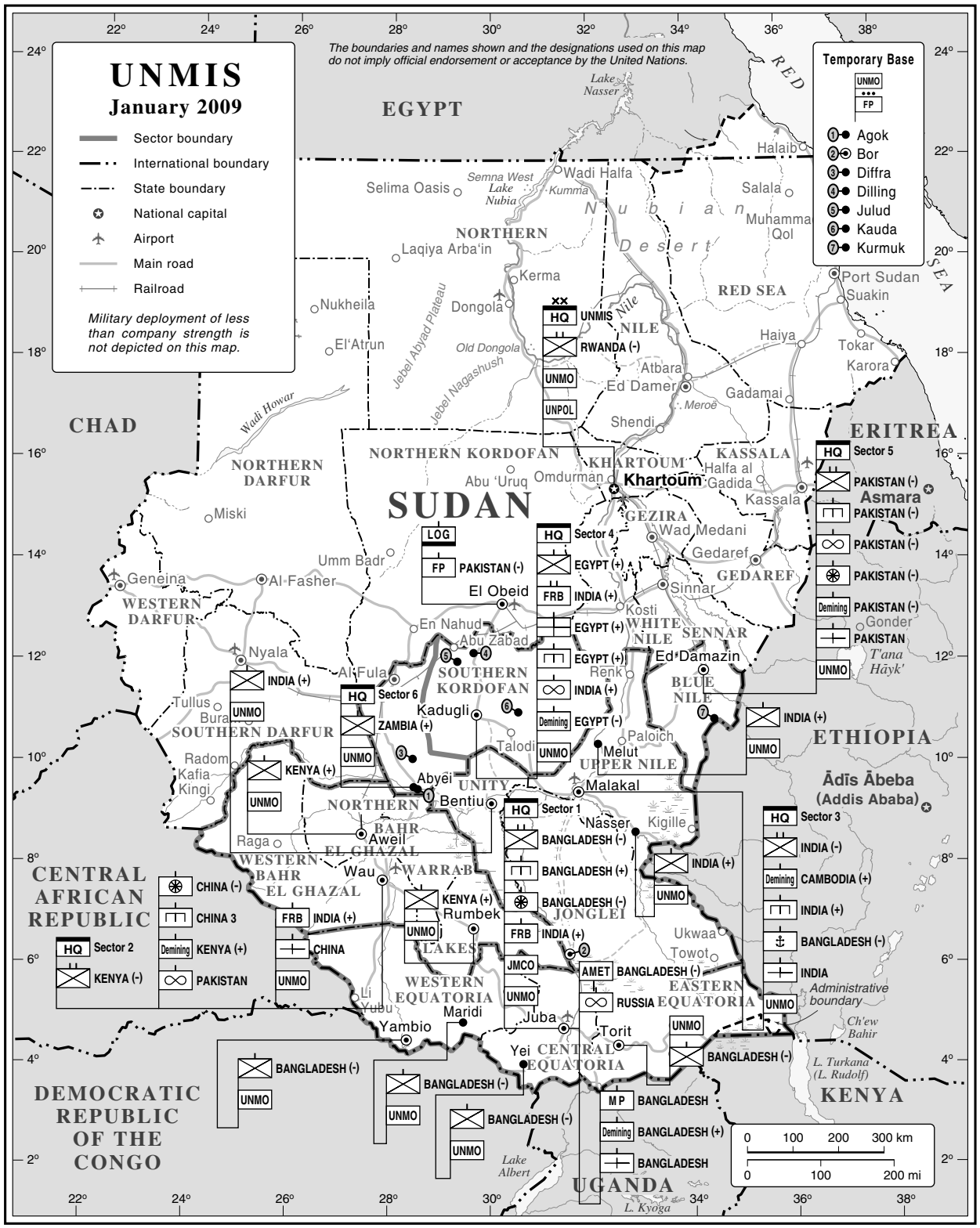

Map No. 4249 Rev. 11 UNITED NATIONS
January 2009

Department of Field Support
Cartographic Section